باعتبارها حجر الزاوية للعمل الدولي في مواجهة التغيرات العالمية

عبدالعزيز الجارالله: حريصون على دعم أنشطة منظمة الأمم المتحدة وتعزيز شراكتنا الإستيراتيجية معها

عبدالعزيز الجارالله يلقي كلمة وزير الخارجية

جانب من حضور الاحتفالية

أكد مساعد وزير الخارجية لشؤون المنظمات الدولية عبدالعزيز الجارالله حرص دولة الكويت على دعم انشطة منظمة الأمم المتحدة باعتبارها حجر الزاوية للعمل الدولي المتعدد الاطراف لمواجهة التحديات والتغيرات العالمية.

جاء ذلك في كلمة للجارالله ألقاها نيابة عن وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح بمناسبة استضافة جامعة الكويت أمس الأربعاء للاحتفالية الخاصة بيوم الأمم المتحدة تحت شعار «الشباب يقود الطموح من اجل العمل المناخي» بمناسبة مرور 77 عاما على انشائها ومرور 60 عاما على انضمام دولة الكويت للامم المتحدة.

وأضاف الجارالله أن الاحتفال بمناسبة يوم الأمم المتحدة يعد فرصة لتجديد الالتزام والتمسك بمقاصد وأحكام ما نص عليه ميثاق المنظمة.

وبين أن دولة الكويت ترتبط بعلاقة تاريخية وشراكة استيراتيجية مع الامم المتحدة مشيرا إلى أن هذا الارتباط نابع من ايمان دولة الكويت بأهمية العمل الدولي المتعدد الاطراف ومسؤوليته تجاه تحقيق حياة افضل لشعوب العالم في اطار الاسترشاد بمقاصد ومبادئ ميثاق المنظمةالذي يمثل احد ثوابت الدبلوماسية الكويتية وركيزة لسياستها الخارجية.

وأوضح الجارالله أن العالم يشهد حاليا تحديات سياسية وانسانية وانمائية وبيئية متشعبة إذ تمثل حالة عدم الاستقرار تهديدا للسلم والامن الدوليين ما يدفعنا يقينا كمجتمع دولي لتغليب الادارة السياسية الصادقة والعمل وفق مبدأ الشراكة الدولية للتصدي لهذه التحديات.

من جانبه قال ممثل الأمين العام للامم المتحدة والمنسق المقيم بدولة الكويت الدكتور طارق الشيخ في كلمة مماثلة إن أهم ما يميز احتفالنا هذا العام أننا نحتفل في صرح تعليمي يقود العلم والمعرفة والابتكار لشباب ناهض في المجتمع.

وأوضح الشيخ أن هذا يعد تأكيدا على تعاون مؤسسات دولة الكويت والأمم المتحدة في إطار استراتيجي يجمع طموحات الدولة وحدود المساهمة الفنية للأمم المتحدة.

وبين أنه تم التعاون بين ديوان حقوق الإنسان وغرفة تجارة وصناعة الكويت من أجل توسيع قاعدة العمل لمواجهة تحديات عالمنا المعاصر التنموية والبيئية والإنسانية بسواعد الشباب.

وذكر أن الاحتفالية تضم معرضا تجمعت فيه المؤسسات والجهات الفاعلة في المجتمع الكويتي ومؤسسات الامم المتحدة لتعرض إسهاماتها التي تتلاقى فيها أجندة التنمية 2030 الأممية وأهداف التنمية المستدامة مع رؤية «كويت جديدة 2035».

ولفت إلى أن الكويت وضعت عددا من الالتزامات الوطنية في مجال الطاقة الجديدة والمتجددة والوقود البيئي لتقليل الانبعاثات وتلوث الهواء الى جانب ترشيد استخدامات المياه والزراعة.

وزير الأوقاف الفلسطيني يشيد بالبعد الخيري للكويت على الساحة الفلسطينية

سفيرنا لدى الأردن مستقبلا وزير الأوقاف الفلسطيني

عمان- «كونا»: أشاد وزير الأوقاف الفلسطيني حاتم البكري أمس الأربعاء بالبعد الخيري لدولة الكويت على الساحة الفلسطينية لإيمانها بالقضية الفلسطينية ونصرة لشعبها لاستعادة حقوقه المشروعة.

وقال البكري في تصريح لـ«كونا» عقب لقاء مع سفير دولة الكويت لدى الاردن والمحال لفلسطين عزيز الديحاني في مقر السفارة الكويتية في العاصمة الأردنية عمان «إننا ناقشنا خلال اللقاء الجهود الكويتية في مجال العمل الخيري المشترك في فلسطين».

واضاف أن «دولة الكويت ومنذ ستينيات القرن الماضي وهي السند والنصير للشعب الفلسطيني» مبينا ان «السفير الديحاني أبدى خلال اللقاء الاستعداد لأن تشهد المرحلة المقبلة المزيد من الدعم لسد الاحتياجات الإنسانية للشعب الفلسطيني».

وثمن جهود دولة الكويت وعلى رأسها السفارة الكويتية في عمان في تسهيل وصول الدعم الكويتي لمستحقيه في فلسطين وتلمس احتياجات الشعب الفلسطيني وتقديم المساعدة للفئات المحتاجة.

من جانبه قال السفير الديحاني في تصريح مماثل لـ «كونا» إن «الكويت تضع القضية الفلسطينية على رأس أولوياتهاباعتبارهاالقضيةالجوهرية في وجدان الكويت وشعبها وما زالت تتصدر الخطاب السياسي الكويتي في المحافل الدولية والاقليمية».

واضاف أن «حضور العمل الخيري والانساني الكويتي في فلسطين ساهم بشكل كبير في دعم صمود الشعب الفلسطيني بوجه قوات الاحتلال الاسرائيلي».

واعرب عن شكره وتقديره لجميع الجمعيات والمؤسسات الخيرية الكويتية التي لم تتوقف عن مد يد الخير الكويتية للشعب الفلسطيني الشقيق لتبقى الكويت مركزا للعمل الانساني تنفيذا لتوجيهات القيادة السياسية.

تتمات

ولي العهد

عبدالله الأحمد، ووزير شؤون الديوان الأميري الشيخ محمد عبد الله المبارك، ووزيرة الأشغال العامة وزيرة الكهرباء والماء والطاقة المتجددة الدكتورة أماني سليمان بوقماز، ووزير الخارجية الشيخ سالم الصباح، وكبار المسؤولين في الديوان الأميري وديوان سمو ولي العهد.

في سياق متصل، استقبل سمو الشيخ أحمد النواف رئيس مجلس الوزراء في قصر بيان أمس، وزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي الأمير تركي بن محمد بن فهد، والوفد المرافق له.

من جهة أخرى بحث النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد، مع وزير الدولة عضو مجلس الوزراء السعودي الأمير تركي بن محمد بن فهد،عددا من الموضوعات ذات الاهتمام المشترك.

وأكد الخالد خلال اللقاء، عمق العلاقات الأخوية بين البلدين والشعبين الشقيقين، معربا عن تمنياته لهم بطيب الإقامة في بلدهم الثاني الكويت.

من جانبه أعرب الأمير تركي ال سعود، عن شكره وتقديره لوزير الداخلية على حسن الاستقبال، مشيدا بالتعاون الأخوي والمتميز في الموضوعات التي تم بحثها خلال اللقاء.

علاوة الأولاد

بنص الفقرة الثانية من المرسوم بقانون رقم «14» لسنة 1992 المشار إليه النص الآتي: «تصرف علاوة اجتماعية للكويتيين العاملين في الدولة عن أولادهم، بواقع «100» دينار شهريا عن كل ولد، حتى سبعة أولاد، ويُصدر ديوان الخدمة المدنية الضوابط اللازمة لتطبيق أحكام هذه المادة والمادة السابقة.

ونصت المادة الثانية على أن تؤخذ المبالغ اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون من الاحتياطي العام للدولة.

وأوضحت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون، أن الكويت تعيش حاليا في ظل ظروف اقتصادية تتميز بالارتفاع المطرد في أسعار السلع والخدمات وسائر متطلبات الحياة الضرورية، وتخفيفا لهذا العبء على المواطنين، لذلك أعد هذا الاقتراح بقانون يجعل إضافة علاوة غلاء معيشة على جدول رواتب موظفي الدولة من المواطنين أمرا وجوبيا وهو ما تحتمه ظروف الحياة الاقتصادية التي يحتاج معها الموظفون والمتقاعدون على حد سواء إلى هذه العلاوة لمواجهة متطلبات الحياة ولتوفير حياة أسرية كريمة كفلها الشرع والدستور، بما يتناسب مع الزيادة المضطردة في مستوى المعيشة وتكاليف الخدمات والأسعار. وقد تناول هذا الاقتراح زيادة العلاوة الاجتماعية للأبناء بحيث تصبح مئة دينار عن كل ولد حتى سبعة أولاد.

من جهته أعلن النائب سعد الخنفور عن تقدمه باقتراح بقانون بتعديل المادة «19» من القانون رقم «47» لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية.

ويقضي الاقتراح برفع قيمة بدل الإيجار شهريا ليصبح 300 دينار شهريا، بدلا من 150 دينارا حاليا.

ونص الاقتراح في مادته الأولى على أن يستبدل بنص المادة «19» من القانون رقم «47» لسنة 1993 المشار إليه، النص التالي : «يستحق رب الأسرة اعتبارا من أول الشهر التالي لانقضاء شهر من تاريخ تقديمه طلب الحصول على الرعاية السكنية، بدل إيجار شهري مقداره ثلاثمائة دينار كويتي، تدفعه له المؤسسة شهريا حتى حصوله على الرعاية السكنية.

ولا يستحق هذا البدل رب الأسرة الذي يتمتع بحكم وظيفته بسكن أو بدل إيجار نقدي، فإذا قل البدل النقدي الذي يتقاضاه عن بدل الإيجار المقرر في الفقرة السابقة دفعت له المؤسسة الفرق بين البدلين، وفقا لحكم الفقرة المذكورة.

وفي جميع الأحوال لا يستحق رب الأسرة أي فروق مالية عن الفترة الماضية السابقة على تاريخ العمل بحكم هذه المادة.

وأشارت المذكرة الإيضاحية إلى صدور قانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، لتنظيم عملية توفير هذه الخدمة الأساسية للمواطنين بما يضمن تحقيق العدالة والمساواة ورفع العب عن كاهل المواطنين.

ونص القانون على صرف بدل إيجار قيمته 150 دينارا كويتيا، لمن لم يخصص له منزل سكني، يتم صرفه له شهريا وفقا للوائح والقوانين، وذلك للمساهمة في التخفيف عن المواطنين الذين لم يستحقوا بعد الرعاية السكنية وذلك وفقا لما نصت عليه المادة 19 من القانون المشار إليه أعلاه.

ويلاحظ أنه رغم ارتفاع الأسعار ومعدلات التضخم لم تتم إعادة النظر في قيمة بدل الإيجار الذي أصبح قليلا جدا مقارنة بأسعار الإيجارات المرتفعة.لهذا، فقد جاء هذا الاقتراح بقانون لتعديل المادة 19 من القانون رقم 47 بسنة 1993 بالنص على رفع قيمة بدل الإيجار شهريا ليصبح 300 دينار شهريا لتتناسب مع غلاء الإيجارات التي أصبحت عبئا على جيب المواطن الذي ينتظر الرعاية السكنية.

بدوره أعلن النائب د. محمد الحويلة عن تقدمه باقتراح بقانون المرفق بتعديل المادة «2» من القانون رقم «114» لسنة 2014 بشأن التأمين الصحي على المواطنين المتقاعدين، ونصت المادة الأولى منه، على أن يستبدل بنص المادة (2) من القانون رقم (114) لسنة 2014 المشار إليه النص الآتي: « تسري أحكام هذا القانون على المواطنين المتقاعدين المسجلين بالمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، ربات البيوت، والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والمتوسطة، ويجوز إضافة شرائح أخرى بقرار يصدره الوزير».

ولفتت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون، إلى أن قانون التأمين الصحي الخاص بالمتقاعدين لرد الجميل لفئة المتقاعدين لا يشمل شرائح مهمة مثل ربات البيوت من المواطنات الكويتيات اللاتي لا يقل عطاؤهن للوطن والمجتمع عن المتقاعدين، وتقع على عواتقهن مسؤولية تنشئة وتربية الأجيال الصاعدة تنشئة قويمة وسليمة وليس بمقدورهن تحمل تكاليف العلاج الباهظة خصوصا مع تقدم السن، وكذلك شريحة ذوي الاحتياجات الخاصة الذين يمثلون شريحة مهمة بالنسبة لمجتمع الكويت حيث يوجد عدد كبير من الأسر التي لديها معاقون وهو ما يتطلب تضافر الجهود لخدمة هذه الشريحة وذويهم. لذا رؤي التقدم بهذا الاقتراح بقانون لإضافة الشرائح المذكورة إلى القانون رقم «114» لسنة 2014 المشار إليه.

إحالة مسؤولين

المحامين وجمعية الحقوقيين ووزارة العدل، تختص بإجراء التحقيقات الموسعة للوصول إلى المتسببين في اختفاء القطع الأثرية والتراثية.

أضاف الأنصاري أنه بعد انتهاء اللجنة من أعمالها وتأكيدها في تقريرها وجود شبهة جنائية تندرج تحت جرائم حماية الأموال العامة تمت إحالة الموضوع إلى النيابة العامة، مؤكدا أن الإحالة شملت الأسماء التي وردت في التقرير النهائي للجنة المختصة بالتحقيق والمشكلة بالقرار الوزاري رقم 29 لسنة 2021 الصادر بتاريخ 8/11/2021.

وأوضح أن اللجنة المختصة بالتحقيق خلصت إلى وجود مسؤولية إدارية وشبهة جنائية تمثلت بالقصور والإهمال من هؤلاء القياديين والمسؤولين الأمر الذي أدى إلى اختفاء 19 قطعة أثرية.

وأكد أن هذا الإجراء يأتي بناء على نتائج التقرير النهائي للجنة التحقيق واستنادا إلى المادة 14 من قانون رقم 1 لسنة 1993 بشأن حماية الأموال العامة، لافتا إلى أن التقرير انتهى إلى «انعدام قواعد الشفافية والحوكمة في إدارة قطاع الآثار والمتاحف ما شكل خللا واضحا بعمله».

وذكر أن التقرير أشار أيضا إلى وجود خلل إداري وفني عميق في قطاع الآثار والمتاحف، لا سيما بالاهتمام في جرد القطع الأثرية والتراثية بشكل دوري وعدم وضع نظام ذي مواصفات عالمية لتتبع القطع الأثرية والتراثية ما أدى إلى فقدان هذه القطع.

وشدد الأنصاري على حرص وزير الإعلام والثقافة ووزير الدولة لشؤون الشباب على إظهار الحقيقة وتطبيق القانون على المقصرين في هذه القضية المهمة لتعلقها بتراث وآثار الدولة.

وبين أنه بناء على توجيهات الوزير المطيري يقوم المجلس الوطني للثقافة حاليا بتطوير سياسات ضمن المواثيق والاتفاقيات الدولية المعتمدة بخصوص حماية الآثار، من خلال تدريب كوادر كويتية من متحف الكويت الوطني في كيفية التعامل مع استلام وحفظ وتخزين القطع الاثرية والتراثية وتطوير برمجيات وقواعد بيانات قادرة على توفير جميع المعلومات اللازمة لكل قطعة أثرية.

وأشار إلى أن المجلس الوطني للثقافة يقوم حاليا أيضا على تخصيص أماكن توفر البيئة المناسبة للحفاظ على جميع القطع الأثرية، والحد من عوامل التلف والضياع واتباع لوائح وآليات وتدابير أمنية للحفاظ على جميع القطع والمقتنيات الأثرية باعتبارها تراثا وطنيا وإنسانيا.

من جانب آخر ترأس وزير الإعلام والثقافة عبد الرحمن المطيري أمس، وفد دولة الكويت المشارك في أعمال الاجتماع الـ26 لوزراء الثقافة بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية المنعقد في الرياض.

وتم خلال الاجتماع مناقشة قرار المجلس الوزاري في دورته الـ153 بشأن حماية القيم الأخلاقية والدينية والأسرية في المجتمعات الخليجية، ومتابعة قرارات الاجتماع الـ25 لوزراء الثقافة الخليجيين من ضمنها البيان الختامي وإعلان «العلا» للدورة ال41 للمجلس الأعلى والاستراتيجية الثقافية لدول المجلس «2020 – 2030» والتعاون الدولي في المجال الثقافي.

كما تطرق الاجتماع الى رؤية تطوير العمل المشترك بين قطاعي الثقافة والسياحة بدول مجلس التعاون الخليجي ومعارض الكتاب بدول المجلس وميثاق المحافظة على التراث العمراني، وكذلك مركز الترجمة والتعريب والاهتمام باللغة العربية ونتائج أعمال وكلاء الاثار في دول المجلس.

استنفار شامل

وجهوزية وزارات الدولة وآلية التعامل مع البلاغات وحالات الطوارئ مع الأجهزة المعنية المدنية والعسكرية، وذلك بهدف الحد من انعكاسات السيول وآثارها السلبية لأدنى مستوى.

وأكد الفودري أنه «بناء على تعليمات من النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء وزير الداخلية الشيخ طلال الخالد ومتابعة من وكيل وزارة الداخلية الفريق أنور البرجس تمت متابعة الخطة ومعالجة السلبيات ووضع الحلول لها من خلال خطة شاملة وإجراءات تشمل مرحلتين، مرحلة التهيؤ والاستعداد ومرحلة المواجهة»، لافتا إلى أنه تم خلال الاجتماع تقديم عرض مرئي من إدارة الأرصاد الجوية لعرض كميات الأمطار، وتبين أنه في شهر نوفمبر تكون الأمطار حسب المعدل الطبيعي أما في شهر ديسمبر ممكن تكون أعلى من المعدل وهذا حسب التوقعات التي عرضت أمس وسيكون هناك تحديث لهذه التوقعات كل 3 أيام.

وأكد الفودري أنه تم بحث خطط الانتشار لمواجهة كل الظروف الطارئة في موسم السيول لمواجهة كل الظروف الطارئة.

«الإسكانية» البرلمانية

وذكر الصقعبي أن هذا المسار يتناول 3 مراحل أساسية، المرحلة الأولى تتعلق بقوانين تستهدف زيادة المعروض مثل قانون إنشاء شركات المدن الإسكانية الجديدة، وقانون استدامة بنك الإئتمان التي تم العمل عليهم في المجلس السابق.

أضاف أن المرحلة الثانية تتضمن إنشاء هيئة عقار تجمع شتات الملف العقاري وكل الجهات الحكومية المعنية وتنظم سوق العقار من سوم وسمسرة وتضع سقف للقيم الإيجارية في المناطق السكنية المختلفة.

وأشار إلى أن المرحلة الثالثة تتعلق بقوانين تنظيم الفوضى العقارية الحاصلة في مناطق السكن الخاص التي تحولت إلى مناطق استثمارية.

وأكد الصقعبي أن أبرز هذه القوانين قانون دعم الكهرباء والماء للبيت الثالث وما يزيد، وقانون رسوم التسجيل العقاري للبيت الثالث، وقانون ضريبة التملك للبيت الثالث وما يزيد، ومعالجة قانون 2008 الخاص بكسر احتكار الأراضي الفضاء، بالإضافة إلى قانون تنظيم الوكالات العقارية.

ونوه بأن كل هذه القوانين طرحت في المجلس السابق ونوقشت مع الجهات المعنية والمختصين ولكنها لم تنجز بسبب الصراع السياسي الذي كان دائرا في الفترة السابقة.

أضاف «نحن أمام فرصة تاريخية وشبه استقرار سياسي من الواجب استثماره بالشكل الأمثل والتعاون مع كل من يريد إصلاح الشأن الإسكاني سواء كانت جهات حكومية أو خاصة أو مؤسسات مجتمع مدني أو المجلس البلدي الذي يبدي اهتمامه بالقضية الإسكانية من خلال مبادرة إنشاء لجنة تحرير الأراضي السكنية».

وأكد أن تعاون كل الجهات وتظافر الجهود سيثمر دور انعقاد مثاليا وإيجابيا يتم من خلاله تحقيق الكثير للقضية الإسكانية.

نواب : رد الاعتبار

مهند الساير،ومحمد المطير، بإنشاء مركز قانوني خاص بالجرائم السياسية ، بحيث استثنى هذا النوع من الجرائم في رد الاعتبار القضائي لتكون بمضي سنة من تاريخ تمام التنفيذ أو صدور العفو أو انقضاء مدة التقادم.

ونص القانون في مادته الأولى على أن يستبدل بنص البند الثاني من المادة (246) من القانون رقم «17» لسنة 1960 المشار إليه النص الآتي :

2 – «أن يكون قد مضى من تاريخ تمام التنفيذ أو صدور العفو أو انقضاء مدة التقادم خمس سنوات بالنسبة إلى العقوبة التي تزيد على الحبس لمدة ثلاث سنوات والغرامة بمبلغ «225» دينارا، وثلاث سنوات بالنسبة إلى العقوبة التي لا تزيد على ذلك، أما إذا كانت الجريمة الصادر فيها العقوبة قد ارتكبت بدافع سياسي تكون المدة سنة «.

5 نواب : نشر

ومحمد المطير، في مادته الأولى على أن تضاف مادة جديدة برقم «39» مكررا إلى القانون «35» لسنة 1962 المشار إليه نصها الآتي : مادة 39 مكررا : «تنشر نتائج الانتخابات التفصيلية في الجريدة الرسمية خلال سبعة أيام من إعلان نتيجة الانتخاب وفق الجدول المرفق بهذا القانون».

بوتين يشرف

وإطلاقاً عملياً للصواريخ البالستية وصواريخ عابرة».

وتم بشكل خاص إطلاق صاروخ بالستي على شبه جزيرة كامتشاتكا في أقصى الشرق الروسي، وآخر من مياه بحر بارنتس في القطب الشمالي. تضمنت التدريبات أيضاً طائرات بعيدة المدى من طراز «تي يو95».

وتابع الكرملين «نفذت المهام التي تم تحديدها خلال تدريب الردع الاستراتيجي بالكامل، وأصابت جميع الصواريخ أهدافها».

تم تصميم القوات «الاستراتيجية» الروسية للرد على التهديدات بما في ذلك عند نشوب حرب نووية. وهي مجهزة بصواريخ عابرة للقارات وقاذفات استراتيجية بعيدة المدى وغواصات وسفن وطيران بحري. تجري هذه التدريبات في خضم الهجوم الروسي على أوكرانيا والأزمة مع الغرب.

ولطالما هدد المسؤولون الروس باستخدام الأسلحة النووية في حال وجود تهديد وجودي يستهدف دولتهم.

وأفادت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاغون)، أمس الأول الثلاثاء، بأنّ روسيا أبلغت الولايات المتحدة بخططها لإجراء تدريبات لقواتها النووية، وامتنعت عن تقديم مزيد من التفاصيل حول التدريبات التي من المتوقع أن تتضمن تجارب إطلاق صواريخ بالستية.

وقال المتحدث باسم البنتاغون باتريك رايدر، في إفادة صحافية: «جرى إخطار الولايات المتحدة، وكما أوضحنا من قبل، فإنّ هذه مناورة روتينية سنوية تجريها روسيا»، مضيفاً «لذلك في هذا الصدد، فإنّ روسيا تمتثل لالتزاماتها المتعلقة بالحد من التسلح وبالشفافية، بتقديمها هذه الإخطارات».

وحذّر الرئيس الأميركي جو بايدن، الثلاثاء، من أن استخدام روسيا سلاحاً نووياً سيكون «خطأً فادحاً هائلاً»، في حين تقول موسكو إنّ أوكرانيا تعد «قنبلة قذرة»، الأمر الذي نفته كييف ودول غربية.

وحذّر الرئيس الأميركي من أنّ «روسيا سترتكب خطأً جسيماً هائلاً إذا استخدمت سلاحاً نووياً تكتيكياً».

العراق : الحكومة

التدقيق تتم عبر فحص الاسماء من قبل لجان مختصة، من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الداخلية وهيئتي النزاهة والمساءلة والعدالة.

أضاف ان اللجان المعنية ستقوم بالتأكد من صحة الشهادات الدراسية التي قدمها المرشحون للمناصب الوزارية، والتحقق مما اذا كان هناك قيد جنائي بحق أحدهم ومن سلامة موقفهم في هيئتي النزاهة والمساءلة والعدالة.